حرية
عدالة
مواطنة

البديل

إسبوعية - سياسية - مستقلة

العدد (١٠١) ٢٠١٣/٨/١١ م | www.al-badeel.org | Issue (101) 11/8/2013

اتفاق بين الأكراد والمعارضة المسلحة على وقف القتال في حلب

الجيش الحر يقتحم مقرات النظام في دير الزور

■ البديل :

اخترق الجيش الحر تحصينات النظام في مدينة دير الزور، وشنّ هجوماً مباغتاً أسفر عن طرد النظام من عدة مقرات رئيسية في المدينة بعد ركود الجبهة عدة شهور، واقتصارها على عمليات غير كبيرة. وتمت السيطرة على مقري حزب البعث ومبنى التأمينات، حيث كانت تتمركز قوات كبيرة من الجيش والمخابرات والشبيحة.

وفي اللاذقية، قصفت القوات الموالية للنظام معقل المعارضة الرئيسي في جبال اللاذقية في محاولة لإيقاف تقدم الجيش الحر باتجاه الساحل بعد استيلائها على عدة قرى بمحاذاة جبل الأكراد. وكان الجيش الحر سيطر على عشرة قرى على الأقل خلال توغل باتجاه القرداحة الأسبوع الماضي.

وأعدمت القوات النظامية ١٢ شخصاً في ريف حلب، وقتل ١٣ شخصاً على الأقل في قصف النظام بالبراميل المتفجرة على مدينة الرقة لليوم الثاني على التوالي.

في ريف دمشق، استشهد ٦٢ مقاتلاً من المعارضة بكمين دموي لقوات النظام في المنطقة الواقعة غرب مدينة عدرا الصناعية. ويعد الكمين الثاني من نوعه تنصبه القوات النظامية في المنطقة نفسها، إذ قضى ٤٩ مقاتلاً معارضاً في كمين آخر في عدرا في ٢١ تموز الماضي.

في حلب، شنّ مقاتلو المعارضة السورية هجوماً كبيراً في محاولة للسيطرة على المناطق المحيطة بمبنى الاستخبارات الجوية في مدينة حلب. وأفاد ناشطون معارضون أن المقاتلين يحاولون التقدم في اتجاه بلدتي نبل والزهراء ذات الغالبية الشيعية، والتي يفرض المعارضون طوقا حولهما منذ مدة طويلة. وكشف ناشط عن انضمام ٣٠٠ مقاتل من الذي قاتلوا في عملية تحرير مطار منّغ إلى معركة الاستخبارات الجوية. ونصبت مجموعة كردية مسلحة كمينا أسرت خلاله ٧٠ عنصراً من القوات التي كانت تنسحب من منّغ.

في الأثناء، هدد رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني بالتدخل للدفاع عن أكراد سوريا في حال ثبوت تعرضهم للقتل على أيدي تنظيمات جهادية، ودعا إلى تشكيل لجنة تحقيق في الأنباء التي تتحدث عن حدوث مجازر بحق الأكراد، في وقت أعلنت تشكيلات الجيش الحر وفصائل مقاتلة والهيئة الكردية العليا في مدينة كوباني شمال سوريا التوصل إلى اتفاق لوقف الهجمات والحصار على المنطقة الكردية، في خطوة من شأنها أن تحصر المواجهة بين تنظيم «القاعدة» والمقاتلين الأكراد.

في الأثناء قدمت منسقة الإغاثة في الأمم المتحدة فاليري آموس مقترحات إلى مجلس الأمن الدولي تضمنت قائمة بالطرق التي يمكن من خلالها تسهيل توزيع المساعدات، ومنها نقل المساعدات عبر الحدود ، ووقف القتال لأسباب إنسانية، والتحذير المسبق من الهجمات العسكرية.

■ رأي البديل - صح النوم يا معارضة

أخيراً، يقر الائتلاف الوطني بضرورة تشكيل جيش وطني، وذلك من أجل توحيد صفوف الكتائب والألوية المسلحة المعتدلة، وللخروج من حالة التشرذم الموجودة، وفوضى السلاح. الخطوة صحيحة، لكنها متأخرة، وقد كنا أشرنا في "البديل" إلى ضرورة هذه الخطوة، ونوهنا عبر الافتتاحية، أو في مقالات الرأي إلى أهمية وجود جيش وطني سوري، وهو أمر كان قد طرحه إعلاميا للمرة الأولى اللواء محمد الحاج علي، وفي وقت مبكر، قبل أن تقع الفأس في الرأس كما يقال، وهي قد وقعت بالفعل، ومثالها الصارخ حلب وإدلب، حيث تتعدد الكتائب والألوية، ويسيطر على الكثير منها متشددون تحت مسميات مختلفة.

بين ما طرحه اللواء محمد الحاج علي وبين خطوة الائتلاف ما يقارب العام، وخلال هذا العام زادت في الميدان قوة جبهة النصرة، ودولة الشام والعراق الإسلامية، وتراجعت مكانة الجيش الحر، وكان لهذه التغيرات مفاعيل كارثية على الثورة، وعلى المناطق (المحررة)، وهو ما يعني أن الائتلاف الوطني الذي تشكل في تشرين الثاني من العام الماضي كان خارج التغطية، ومنشغلا بإدارة خلافاته الداخلية أكثر مما هو منشغل بالقضية الأساسية، وهي إدارة الثورة.

الائتلاف الوطني وقبله المجلس الوطني تصدّرا مشهد المعارضة، وبات أي مقترح خارجهما هو من قبيل التشويش عليهما، ولذا فقد فقدت كل المبادرات خارجهما أهميتها، ومنها تشكيل جيش وطني، وعلى الرغم من تبني الفكرة من أكثر من طرف معارض، إلا أن الائتلاف لم يتبناها، وعندما أصبحت الأمور على الأرض غير مقبولة، خاصة بالنسبة لأصدقاء سوريا المتخوفين من الكتائب المتشددة، أعلن الائتلاف عن إنشاء مثل هذا الجيش، أي أن الضغط الرئيسي هو تلبية لمصالح الدول الداعمة، وهو ما يفترض أن يكون، وقبل كل شيء، مصلحة وطنية.

بالفعل، صح النوم يا معارضة.

الاستيقاظ متأخراً أفضل من السبات الدائم، لكن هل ستطال هذه الصحوة كل القضايا الأخرى التي كان من المفترض أن تعالج، أم أنها صحوة لمرة واحدة فقط؟

لقد ملّ الناصحون للائتلاف بضرورة مأسسة العمل داخل الائتلاف، ومع ذلك فما زال الائتلاف حتى اللحظة لا يعمل كمؤسسة، وهو المطلوب منه أن يعمل بشكل يومي، ومنظم، فالمهام كبيرة، والتحديات خطيرة، لكن كل النصح ذهب سدى في الماضي، فهل ينفع اليوم؟. سننتظر ونرى.

تزايد موجة العداء ضد اللاجئين السوريين في مصر

شبكة الأنباء الإنسانية:

كان جدار رفيع كل ما يفصل اللاجئ السوري أحمد الحمصي عن والده البالغ من العمر ٦٢ عاماً بمطار القاهرة الدولي عندما أخبر ضباط الهجرة والده أنه لن يُسمح له بدخول مصر.

وعن ذلك، قال الحمصي، البالغ من العمر ٢٦ عاماً، لشبكة الأنباء الإنسانية: "لقد كان يبكي عندما تحدث معي على الهاتف ... كانت تلك هي المرة الأولى في حياتي التي أسمع فيها والدي يبكي".

ويُعد والد أحمد، الذي قد وصل لتوه من العاصمة اللبنانية بيروت، واحداً من آلاف السوريين المتضررين من مجموعة جديدة من التدابير الأمنية التي وضعتها السلطات المصرية في أعقاب الإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي والاشتباكات الدامية التي دارت بين أنصار مرسي ومعارضيه.

ويتهم أنصار الحكومة اللاجئين السوريين بالمشاركة في الاشتباكات وشن الهجمات ضد المتظاهرين المناهضين لمرسي في العديد من المدن المصرية.

وتشمل التدابير الأمنية الجديدة شرطان، الأول هو حصول اللاجئين وطالبي اللجوء من السوريين على تأشيرات دخول إلى مصر من السفارة المصرية والثاني حصولهم على موافقة أمنية.

لكن العديد من السوريين يقولون، إنه في ظل قيام مصر بقطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا، بات الحصول على تأشيرة دخول إلى مصر من دمشق أمراً مستحيلاً، كما أن هذه العملية لا تقل صعوبة بالسفارات الموجودة في بلدان أخرى.

من ناحية أخرى، قال راكان أبو الخير، من الجالية السورية في مصر: "ما نفهمه من التدابير الجديدة هو أنه لم يعد مرحباً بنا في مصر". وأضاف أن "ارتكاب بعض السوريين لانتهاكات من خلال التورط في أمور السياسة في مصر لا يعني أن تقوم مصر بمعاقبة جميع السوريين."

ويوجد في مصر حالياً ما بين ٢٥٠،٠٠٠ و٣٠٠،٠٠٠ لاجئ سوري، وفقاً لتصريحات الحكومة المصرية.

وقد تسبب الصراع في سوريا في أسوأ أزمة للاجئين في العالم منذ الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤، وفقاً لما صرح به انطونيو غوتيريس، المفوض السامي لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة ، مشيراً إلى أن أكثر من ٦،٠٠٠ شخص يفرون يومياً من البلاد. وقد تم تسجيل ما يقرب من ١،٨ مليون لاجئ من سوريا بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كل من لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر. إجراءات تفتيش أكثر صرامة في مصر ويشمل توجه الحكومة الجديد الأشد صرامة إتباع إجراءات فحص أمني للاجئين السوريين في مصر، مع وجود تهديد بترحيل السوريين الذين لا يملكون تصاريح إقامة.

وفيما سبق، كان بإمكان السوريين الحصول على تأشيرة دخول لمدة ثلاثة أشهر عند دخول مصر لأول مرة. وبعد انقضاء صلاحية تلك التأشيرة، كانوا يستطيعون التقدم للحصول على إقامة لمدة سنة واحدة، ولكن هذا لم يعد الحال الآن. وأفاد مسؤول يوم ١١ تموز الماضي أن لدى الشرطة أوامر باعتقال السوريين والتحقق منهم. وقد قام شرطي بتوقيف أبو الخير في الشارع منذ بضعة

أيام وطلب منه إبراز جواز سفره وتصريح إقامته. وعن تلك الحادثة قال أبو الخير: "لقد أخبرني أنه كان سيعيدني مرة أخرى إلى سوريا إن كان تصريح الإقامة الخاص غير ساري المفعول". وأضاف قائلاً: "الحمد لله، كان التصريح ساري المفعول لستة أشهر إضافية".

ويقول لاجئون سوريون أنهم يتجنبون الخروج خوفاً من القبض عليهم أو ترحيلهم. وقبل تغيير الحكومة وتطبيق هذه التدابير الأمنية الجديدة، كان اللاجئون السوريون يواجهون بالفعل تحديات متعددة ومختلفة، ولكن التدابير الجديدة تجعل الأمر أكثر صعوبة. فعندما جاء إلى القاهرة قبل شهرين، اضطر الحمصي ووالدته وشقيقه الأصغر لترك والدهم في مدينة درعا السورية لأنهم لم يكونوا يملكون المال الكافي لشراء تذكرة طائرة له. سافر الأب أخيراً إلى القاهرة يوم ٨ تموز الماضي بعد أن تمكنت الأسرة من توفير ٢٥٠ دولاراً أمريكياً للرحلة. ومنذ رفض دخوله إلى الأراضي المصرية، أصبح يقيم في أحد المساجد في بيروت. وأضاف الحمصي قائلاً: "لا نعلم كيف يأكل أو يعيش ... فهو لا يملك أية أموال، كما أنه واهن للغاية ولا يستطيع العمل".

عدم استقبال الطلبة

طرأ تغيير آخر في قطاع التعليم. فقد كان يُسمح للاجئين السوريين، فيما سبق، بتسجيل أطفالهم في المدارس والجامعات الحكومية، كما كانوا يتلقون معاملة متساوية مع المصريين فيما يتعلق بالرسوم. لكن الحال لم يعد كذلك. فقد ذهب أبو مصطفى، وهو لاجئ سوري في منتصف الأربعينات، إلى مدرسة في ٦ أكتوبر، وهو حي يقع جنوب غرب القاهرة، قبل بضعة أيام لتسجيل أطفاله الثلاثة للعام الدراسي الجديد المتوقع أن يبدأ في أيلول المقبل. لكن مدير المدرسة أخبره أنه لم يعد مسموحاً للسوريين الالتحاق بالمدارس التي تديرها الدولة، والتي تقل رسومها عن المدارس الخاصة. وأضاف أبو مصطفى قائلاً: "أخبرني أن علي تسجيلهم في مدرسة خاصة. لكن الأمر صعب للغاية بالنسبة لي". فلتسجيل أبنائه في مدرسة خاصة، على أبو مصطفى أن يدفع ٧،٠٠٠ جنيه مصري بحد أدنى (٩٥٨ دولاراً أمريكياً) لكل منهم. وبما أنه عاطل عن العمل ويعيش على المساعدات الخيرية، يعتبر هذا المبلغ كبيراً بالنسبة له، ولعشرات الآلاف من اللاجئين السوريين الآخرين الموجودين بالبلاد. التوتر السياسي وتتزامن الإجراءات الجديدة المتخذة ضد السوريين مع حملة شرسة يشنها ضدهم بعض السياسيين وقادة الرأي في مصر الذين يتهمونهم بتشجيع مساندة الرئيس المعزول والإسهام في الاضطرابات الحالية بمصر.

وقد دعا سياسي مصري مؤخراً لإعدام السوريين والفلسطينيين إذا تم القبض عليهم أثناء مشاركتهم في المظاهرات والاحتجاجات أو الاشتباكات التي تدور في الشوارع. وقد دعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر إلى توفير الحماية للاجئين. وقال إدوارد ليبوسكي، مسؤول إعداد التقارير المساعد بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر: "إننا ندعو الحكومة إلى ضمان ألا تشكل أية تدابير احترازية يتم اتخاذها في ضوء الوضع الأمني الحالي تعدياً على المبادئ الإنسانية ومسؤوليات مصر لتوفير اللجوء والحماية للاجئين". وأوضح أن المجتمع السوري قد أعرب عن قلقه إزاء الوضع الحالي مع تعرض بعض السوريين لتهديدات لفظية وتمحيص دقيق واحتجاز مؤقت. وأضاف ليبوسكي قائلاً: "لقد أدى كل هذا إلى زيادة ملحوظة في عدد السوريين الذين يلجؤون إلى التسجيل بالمفوضية". يذكر أنه قد تم تسجيل حوالي ٧٥،٠٠٠ لاجئ سوري مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر حتى ١٦ تموز الماضي.

حركة شعبية تجمع المعارض والموالي والحيادي

"تمرد من أجل حلب" تطالب كل الأطراف المتنازعة عسكرياً بالخروج من المدينة

حلب- محمد إقبال بلو:

أعلنت مجموعة من الشباب الحلبي عن ما يسمى (حركة تمرد من أجل حلب)، ويقولون إن هذه الحركة تدعو إلى التمرد ضد العنف والدم والسلاح، وأنها تضم معارضين ومؤيدين وحياديين، ومخطط الحركة هو الحشد من أجل التظاهر في وقت قريب في ساحة من ساحات حلب يتفق عليها قبل موعد التظاهر.

وقد دعت الحركة في بيانها رقم (١) إلى الانضمام إليها من أجل التمرد ضد "ضد العنف والدم والسلاح الذي استباح أمن وحياة مدينتنا الحبيبة حلب الشهباء". وعرفت الحركة نفسها بأنها "حركة الشعبية تضم كل فئات الشعب الحلبي الأصيل كان معارضاً أو مؤيداً أو محايداً، وهدفها جمع أكبر عدد من فئات هذا الشعب الطيب من المناطق الشرقية والمناطق الغربية للنزول والتظاهر يداً بيد وفي موعد وساحة واحدة تحدد في وقت لاحق".

وجاء في البيان أ، الهدف من التظاهرات هو " إيصال صوتنا الذي طغى عليه صوت الرصاص والموت، ولنقول لكل العالم إننا هنا وسنبقى هنا أحياء مادام الله رزقنا هذه الروح، ولنؤكد أننا ضد كل مظاهر السلاح والتدمير وإراقة الدم في مدينتنا، ولمطالبة جميع الأطراف المتنازعة عسكرياً بالخروج الفوري، وإيقاف إطلاق النار حقناً للدماء، هذه الدماء الغالية علينا جميعا لأننا ومهما جار علينا الزمن وتقاتلنا لمئات السنين سنبقى أخوة في الدم والأرض والوطن".

هذا وحددت حركة "تمرد من أجل حلب" عدداً من المطالب، وهي عودة مؤسسات الدولة المدنية كافة لتيسير أمور الشعب، وخروج جميع الأطراف المتنازعة عسكرياً من المدينة فوراً، و فتح المعابر التي قطعت شرايين حلب وقسمتها لشرقية وغربية، و فتح جميع الطرقات الرئيسية الواصلة بين حلب وجميع محافظات الوطن، و إعادة جميع الخدمات من كهرباء وماء وغذاء ومواصلات واتصالات، ودعم جهود منظمة الهلال الأحمر لإعادة عمل المشافي والنقط الطبية، و تشكيل لجنة تقصي حقائق لكشف المفسدين والمجرمين الذين شاركوا في دمار هذه المدينة، و تعويض المتضررين في الأحداث وإنشاء صندوق خيري لمساعدة النازحين، وتعويض أهالي الشهداء والجرحى والمفقودين والوقوف إلى جانبهم مادياً

ومعنوياً، و إعادة بناء وترميم المساجد والكنائس والمدارس لتعود لتقديم واجباتها الدينية والعلمية، وإعادة فتح المنشآت والمعامل الصناعية لتبقى حلب كما عرفها العالم فخر الصناعات العربية، و حماية الليرة السورية والاقتصاد الوطني وبتر كل أيادي التجار المتلاعبين بالأسعار.

وتمنت الحركة من الأطراف المتنازعة عسكرياً احترام هذه المطالب الشعبية والوطنية، وأعلنت أنها ستتحرك خلال الأيام المقبلة، وطلبت من الناشطين دعمها، ووضع كل الجهود الممكنة من أجل إنجاح مساعيها.

وفي لقاء أجرته "البديل" مع أبي نجم، وهو أحد مؤسسي الحركة، قال : "نحن حركة شعبية و أهلية تعيش في حلب، تسعى لنشر حركتنا التي ترفض الاقتتال والدمار والخسائر البشرية والاقتصادية والخسائر المعنوية على كافة الأصعدة، وفي أولوياتنا توحيد الشارع السوري بشكل عام، والشارع الحلبي بشكل خاص، بعيداً عن أي انتماء حزبي أو سياسي، نقف يداً ليد و لن نتهم جهة معينة بالضحايا و الدمار الحاصل في سورية، و في حلب بالتحديد، فالكل مسؤول".

وأضاف أبو نجم: لن نتحدث عن شرعية أحد فإن أردنا التحدث فالشرعية للشعب ولصوته وليس للسلاح، وستكون مطالبنا الأساسية وقف جميع المظاهر المسلحة والاشتباكات في المدينة وريفها، وفك الحصار الذي قطع شرايين الحياة و خلق شرخاً كبيراً مابين الغربية و الشرقية، وعودة مؤسسات الدولة المدنية لخدمة المواطنين على كافة الأصعدة والمجالات التموينية والخدمية والصحية، وتعويض كل من تضرر جرّاء الحرب القائمة على الأرض، وإعادة بناء وترميم المساجد والكنائس والمدارس لتعود لتقديم واجباتها الدينية والتعليمية.

وحول العمل على الفكرة قال أبو نجم: بدأ مؤخراً فريق عملنا بجولة ميدانية في ريف المدينة، حيث التقى عدداً من فعاليات المجتمع هناك، وطرح عليهم أهداف حركتنا لينضموا إليها، والحمد لله هناك إقبال كبير من الأهالي على الفكرة، وكل الأهالي وفعاليات المجتمع في الريف الحلبي على سعة صدرهم معنا وتتمنى منهم الدعم أكثر لنكمل هذه المبادرة يداً بيد، ولنصل بمدينتنا الحبيبة حلب الشهباء إلى بر الأمان.

الأكـــــراد ومستقـــبلهم الســـــوري

غازي دحمان

إذا كان للمكونات السورية الأخرى سبب للثورة على النظام، فإن ثورة الأكراد تتزاوج في داخلها أسباب الظلم والتمييز والتهميش، وإذا كان يحسب لأنظمة العسكر السورية عدالتها في توزيع الظلم على كافة مكونات المجتمع السوري العرقية والطائفية، فإن الأكراد إضافة لذلك، عانوا من التهميش المقصود والعزل السياسي، بالإضافة إلى التشكيك الدائم بوطنيتهم.

هذه الخلفية والعوامل المشكلة لها، جعلت مشاركة المكون الكردي في الثورة السورية منذ بدايتها تبدو أمراً طبيعياً، رغم أن نظام الحكم اتبع استراتيجية التمييز لشق صف الثورة وتفتيتها، حيث لم يعمد إلى اتباع القوة العنيفة في مواجهة الحراك الكردي كما حصل في أغلب المناطق الكردية، كما حاول النظام إضعاف وعزل القوى الثورية في المجتمع الكردي من خلال طرحه للحوار مع بعض الشخصيات القريبة منه والنافذة في المجتمع الكردي.

غير أن الأكراد شأنهم شأن بقية المجتمع السوري، يعانون من الانقسامات والأمراض السياسية التي يعيشها مجتمعهم الأم، وللحقيقة فقد استطاع النظام أن يوجد ركائز له داخل المجتمع الكردي كان لها الاثر في التشويش على الحراك الكردي والتأثير في مساراته ومآلاته، الأمر الذي بدأ يطرح تساؤلات مهمة حول مستقبل علاقتهم بسورية الدولة والثورة.

ثمة رأي يقول باستمرار الكرد ضمن النسيج الوطني السوري، رغم تمايز المطلبية الكردية في بعض النقاط عن مطلبية نظرائهم العرب، وارتباطهم بالإطار الكردي الأشمل، ووفق هذا الرأي، فإن الروح القومية لأكراد سوريا قد انتعشت بوصفها رد فعل على سياسات التمييز والإنكار التي مورست ضدهم لعقود من الزمن، وصحيح شكهم وعدم الاطمئنان للوعود التي تقدم لهم بدافع من إحساس عميق بالتهميش تراكما تاريخيا لديهم وبأنهم كانوا دائما وقودا لمختلف القوى السياسية المتصارعة، التي ما إن حققت أهدافها حتى تناست ما رفعته من شعارات لرد المظالم. لكن الصحيح أيضا أن الهموم القومية للكرد السوريين لم تتطور بوصفها اتجاها عاما، كهموم مستقلة وبالقطع مع الهموم الوطنية، ولنقل بثقة إنها لم تطرح يوما بوصفها سمة غالبة على حساب الولاء للوطن.

ويعزز هذا التوجه حجته بحقائق ومعطيات جغرافية صلبة إذ لا يسمح توزّع المجتمعات المحلية الكردية السورية الراهنة، بحكم تباعدها الجغرافي الكبير جداً، بأيّ حديث ممكن عن مجتمع كرديّ متواصل وممتدّ جغرافيّاً ومناطقيّا وبشريًّا يسمح بتصوّر قيام إقليم كرديّ سوريّ على غرار إقليم شمال العراق، إذ تفتقد وحدات المجتمع الكرديّ السوري الإجمالي تمامًا إلى ما يتميّز به المجتمع الكرديّ في كلّ من كردستان تركيا وكردستان العراق من تواصلٍ مناطقيّ وجغرافيّ وبشريّ، ونموذجه حالة المجتمع الكرديّ المحليّ في عفرين، بينما الاتصال البشري الكرديّ ما بين أكراد عين العرب وأكراد الجزيرة يمرّ بتداخلات سكانيّة عربية كثيفة، فضلاً عن أنّ محافظة الجزيرة نفسها متعدّدة الإثنيات.

وبذلك فإنه لا يسمح هذا التوزّع بأيّ طرح لحلّ «المسألة الكردية السورية» على قاعدة مفهوم «كردستان الكبرى» خارج الإطار الوطنيّ السوري، من دون إرباك وإعادة رسم الحدود السياسية القائمة للدول الراهنة. وهذا غير واقعيّ على المستويات المختلفة في منظور العقود الثلاثة المقبلة على الأقل، فالتماس البشريّ الجغرافيّ كاملٌ بين أكراد القامشلي وأكراد كردستان تركيّا، لكنّه ضعيف جغرافيًا وبشريًا مع أكراد إقليم العراق، وتتخلّله مناطق عربيّة كثيفة ومناطق متداخلة عربيّة وكرديّة، كما أنّ المسألة السورية تختلف عن المسألتين التركية والعراقية، ففي العراق وتركيا يعيش الأكراد فوق أرضهم التاريخيّة، بينما أكراد الجزيرة في معظمهم مهاجرون من كردستان تركيا إلى الجزيرة السورية.

رأي أخر يرى الأمور من زاوية مختلفة، ويلفت النظر إلى جملة المعطيات التي ترسخت في العامين الماضيين من عمر الثورة السورية، حيث أدى انسحاب قوات النظام والجيش الحر من المناطق الكردية إلى تسلم قوات كردية تابعة لتنظيمات سياسية معروفة أمر تسيير الأمن وإدارة المناطق، ويرفع بعض هذه القوى شعار الانفصال عن سورية، أو إدارة المناطق المحررة بشكل منفصل عن الوضع السوري عموماً، ولعل ما يزيد من شكوك أصحاب هذا الرأي بتلك التوجهات حقيقة الاندماج الحاصل بين القوى الكردية السورية وأكراد إقليم كردستان بزعامة مسعود برزاني، ويذهب هؤلاء أبعد من ذلك عبر تأكيدهم أن راية أكراد سورية باتت معقودة بيد البرزاني.

ولعل ما يعزز من وجهة النظر هذه سلوك بعض الأطراف السياسية الكردية المنضوية في الأطر القيادية للثورة السورية، وخاصة بعض الأحزاب المشاركة في مجالس قيادة الثورة، والتي طالما عمدت إلى عزل نفسها عن الحدث السوري بعموميته مع التركيز على قضية المطالب الكردية وحدها، في الإدارة والحكم وصياغة الدستور واسم الدولة، وإتباع استراتيجية الانسحاب أمام أي ملف إشكالي من وجهة نظر هذه القوى، وكذلك إتباع تكتيك خذ وطالب، بمعنى كلما حصلت الأطراف الكردية على مطلب تعمد إلى رفع سقفها والبحث في مطالب جديدة، ترى القوى السياسية السورية الأخرى بأن الوقت ليس وقت طرح مثل هذه القضايا، مما يدفعها إلى الشك في حقيقة المشاركة الكردية في الثورة السورية عموماً.

لا يلغي كل ذلك حقيقة تضحيات الكرد و مشاركتهم الفاعلة في الثورة السورية والدور الريادي الذي لعبوه في مختلف المجالات، وليس من المتوقع أن تنتهي مثل تلك الإشكاليات في وقت قريب، رغم أنها قد تبدو من منظار أخر إشكالات صحية وصحيحة ويمكن إدراجها ضمن سياق تصحيح الخلل في الوضع السوري عموماً، غير أن ذلك يتطلب من النخب السورية العربية والكردية أن تدرك هذه الحقيقة وتبادر جميعها لتحرير سياساتها مما يشوبها من حسابات ضيقة وأنانية، ومن تعصب قومي، وتقديم الأهداف الديمقراطية العامة على ما عداها.

رايـــــة أكـــــراد ســـــورية باتت معقـــودة بيد البرزاني

سوريا تسدد فاتورة العجز الأمريكي

حسام ميرو

لعبت أمريكا دور الشرطي في منطقة الشرق الأوسط خلال العقدين الماضيين، وتحديداً منذ عام 1991، حيث شكّلت نهاية الحرب الباردة فرصة سانحة لتعلب أمريكا دور القائد في المنطقة، لكن هذا الدور الذي يبدو اليوم في حالة تراجع قصوى ينعكس على مجريات الصراع في سوريا، بل ويطيل أمد هذا الصراع، خاصة أن الفراغ الذي تركه الانكفاء الأمريكي عن لعب دور الشرطي لم يتمكن آخرون من ملء حجمه وتأثيره.

الرئيس أوباما الذي أخذ على عاتقه انسحاب القوات الأمريكية في العراق لا يريد التورط في سوريا، وقد كانت إدارته واضحة في التعبير عن موقفها بعدم التدخل المباشر، لكن ما من شك أن تأثير هذا الموقف مكلف، ليس فقط على سوريا، وإنما على مكانة أمريكا السياسية، وهو ما يمكن ملاحظته في ملف شرق أوسطي آخر، وهو الملف المصري، حيث لم يتمكن الدعم الأمريكي للإخوان المسلمين من تثبيت حكمهم، بالإضافة إلى كل التبعات الأخرى على مستوى استقرار الوضع الأمني والسياسي في مصر.

خارطة القوى الفاعلة في المسألة السورية لا تستطيع أن تنتج حلاً سياسياً، فروسيا لا تستطيع وحدها أن تنتج حلاً، وإن كان بإمكانها أن تكون اللاعب الأقوى، وهي في نهاية المطاف لا تنظر إلى سوريا بوصفها القضية المهمة على أجندتها، بقدر ما تنظر إليها بوصفها ساحة اشتباك مع النفوذ الأمريكي، وفرصة لتحصيل النقاط على حساب السياسة الأمريكية المتراجعة.

إن موافقة أمريكا على دعم مقاتلي المعارضة السورية لم ترقَ إلى مستوى تحويل مجرى الصراع العسكري، لكنه فتح الباب أمام تنامي النفوذ السعودي داخل المعارضة المسلحة، وإلى إمساك السعودية بالملف السوري من خلال نفوذها بالائتلاف الوطني، حيث حسمت مكانتها من خلال انتخاب أحمد عاصي جربا المقرب منها.

وعلى خلفية تنامي الدور السعودي يمكن فهم زيارة رئيس الاستخبارات السعودية الأمير بندر بن سلطان إلى روسيا، وما أشيع عن طرح سعودي لصفقة مع السعودية لكي تقوم موسكو بالحد من تأييدها لبشار الأسد، الأمر الذي تعتقد السعودية أنه يمكن أن يشكل بداية للحل السياسي.

الخلل في الموقف الأمريكي، والعجز الذي تبدو فيه الإدارة الأمريكية، وغياب بوصلة حقيقية لدى أوباما وفريقه حول ماهية الحل في سوريا، وكيفية إيجاد معادلات تفضي إلى عقد صفقات سياسية تدفع مختلف اللاعبين إلى إيجاد مخرج من الصراع العسكري، والتزام حل سياسي، كل هذا يستشعره اللاعبون الإقليميون، لكن هذا وحده ليس كفيلاً لكي يكون طرف إقليمي بعينه أو أكثر قادر على إنتاج مبادرة تأخذ جملة المخاوف والمصالح لأطراف متناقضة بعين الاعتبار.

إننا إزاء ارتباك إقليمي ولّده الموقف الأمريكي المتراجع، حيث لم تعتد القوى الإقليمية أن تلعب وحدها من دون سند أمريكي، أو من دون تنسيق حقيقي مع صانعي القرار في واشنطن، فقد كانت جميع القوى تدرك محدودية أثرها قياساً للنفوذ الأمريكي، وفجأة وجدت نفسها مضطرة لتأخذ دوراً أكبر، وأن تتحمل مسؤوليات قد تفوق مكانتها، وخبرتها في إدارة ملفات معقدة.

الرئيس أوباما أخذ على عاتقه انسحاب القوات الأمريكية في العراق ولا يريد التورط في سوريا

كانت قطر أولى الدول التي دفعت ثمن عدم قدرتها على إدارة ملفات إقليمية عديدة، ومنها الملف السوري، وعلى الرغم من استثمار السياسة القطرية للكثير من الجهود والأموال في ملفات مختلفة، إلا أن تعقيد تلك الملفات وتشابكها جعلا قطر تنكشف أمام التحديات التي تفوق إمكاناتها السياسية وخبرتها، وبدا واضحاً أن التعويل القطري على فصيل الإخوان المسلمين ودعمه لم يكن مدروساً بما فيه الكفاية من القيادة القطرية.

هل ستصل السعودية إلى حائط مسدود في إدارتها للملف السوري؟ وكيف لها أن تنجح في ظل تراجع مستوى التنسيق السعودي الأمريكي، وفي ظل غياب الشهية والإرادة الأمريكيتين على الانخراط أكثر في المسألة السورية.

هل ستقبل موسكو أن تلعب مع الرياض، وهي التي تريد أن تلعب مع واشنطن؟. هذا السؤال ليس من السهل الإجابة عليه، خاصة أن جملة من الأمور التي لا يستعجل الروس إنضاجها تتحكم في عملية الإجابة على مثل هذا السؤال، كما أن أي صفقة بين الرياض وموسكو ستكون على حساب مستوى العلاقات بين الرياض وواشنطن، وهو ما لا يمكن تفهمه أمريكياً.

هل ستصل السعودية إلى حائط مسدود في إدارتها للملف السوري؟

الوضع المعقد على الخارطة السورية يجعل من الصعب الاعتقاد بإمكانية إنجاز حل سياسي من دون الولايات المتحدة، لكن الغياب الأمريكي سيترك اللعبة رهناً بحالة فوضى سياسية، وهي فوضى ستتكرس مفاعيلها داخل الوضع السوري، وستزداد الحال السورية كارثية، لكن من دون أن يعني ذلك أنه ثمة ضوء في آخر النفق.

الشعب السوري يدفع منذ أكثر من عامين أثماناً باهظة، وكان أول تلك الأثمان مواجهة مطالبه المشروعة بالقمع والعنف من قبل النظام، ومن ثم بات يسدد فواتير التعنت الروسي، ومصالح روسيا، ورغبتها في استعادة نفوذها على الساحة السياسية الدولية، بالإضافة إلى الصراع الإقليمي بين تركيا وإيران، ولكن في خضم كل هذا الصراع كان تردد الموقف الأمريكي، وعجزه، سبباً في ترك كل تلك الصراعات تتفاقم، وتتفاقم معها معاناة السوريين، فالقوة الأمريكية التي حرصت على لعب دور الشرطي في المنطقة قررت أن تترك الجميع يتصارع، بينما هي غارقة في تأمل المشهد.

لماذا يبقى معظم الضبّاط السوريين موالين للأسد؟

زولتان براني×:

منذ انطلاق الانتفاضة في سورية قبل نحو سنتين، لقي حوالى ٨٠ ألفًا حتفهم، وتشرّد الملايين، وتحوّل معظم البلاد إلى خراب. ومع ذلك، فإنّ الغالبية العظمى من كبار ضبّاط بشّار الأسد بقيت موالية له.

إنّ استمرار دعم الضبّاط النظام كان متوقّعًا قبل الانتفاضة، ولم يكن مفاجئًا لكلّ من كان على معرفة بالسياسة والمجتمع والمؤسّسة العسكرية في سورية. لماذا؟ صحيح أنّنا عاجزون عن التنبّؤ متى يمكن أن تنطلق الانتفاضات، إلّا أنّنا نعرف شيئًا مهمًّا عنها، هو أنها حين تنطلق لا تلبث أن تفشل من دون دعم الجهاز القمعي للنظام، ولا سيّما الجيش النظامي. إنّ دعم الجيش الثورة، أو على الأقلّ حياده، شرط ضروري لنجاحها. ما الذي يحدّد إذًا موقف الجنرالات من الثورة؟ وهل يمكن التنبّؤ بردّة فعلهم على ثورة ما في سياق محدّد؟ إنّ محصّلة المتغيرات المتفاعلة معًا تحذّر بشدّة من القيام بتنبّؤ قاطع. ولكن، من الممكن التنبّؤ بافتراض صائب بردّة فعل الجنرالات على الثورة، إذا عرفنا كيف يتوصّلون إلى اتّخاذ قراراتهم. يعتمد الجيش على أربعة مصادر معلومات متميّزة في معرض صوغه تعامله مع الثورة، ففي المقام الأوّل يقوّم الجنرالات تماسك القوّات المسلّحة وأوضاعها وتركيبها، على سبيل المثال هناك ألوية عسكريّة ذات توجّهات اثنية – دينية مشتركة تتوزّع على وحدات نخبويّة وعاديّة في سرايا القوّات المسلّحة. فهل هو جيشٌ يعتمد المتطوّع أم أنّ أفراده مجبرون على الخدمة العسكرية؟ وثانيها رؤية الجنرالات للنظام وتعامله مع القوّات المسلّحة وسجلّه في الحوكمة وتوجّهاته نحو العسكر خلال الثورة. أمّا المصدر الثالث للمعلومات الذي يعتمد عليه القادة العسكريون فهو المجتمع، ولا سيّما العلاقات بين القوّات المسلّحة والمجتمع وشعبية الانتفاضة والسمات الرئيسة للاحتجاجات مثل أحجامها وتشكيلات المشاركين فيها. وأخيرًا فإنّ ردّة فعل الجيش على الثورة تتأثّر بالسياق الدولي أيضًا، ومسائل أخرى، مثل المدّ الثوري وخطر التدخّل الخارجي.

ما من داعٍ للقول إنّ هذه العوامل التفسيرية وغيرها يُنظر إليها على قدم المساواة، فالبعض يولي موقف القوّات المسلّحة من الثورة أهمّية أكبر، إضافةً إلى أنّ المتغيّرات التي قد تكون أكثر أهمية في حالة خاصّة – مثل الانقسامات الطائفية في داخل صفّ الضبّاط أو الثوّار في محاولة للتآخي مع الجنود – قد تكون ذات أهميّة ضئيلة في حالاتٍ أخرى، أو أنّها لا تكون عاملًا حاسمًا على الإطلاق في حالات غيرها. ومع عدم وجود نموذج واعٍ يمكنه إعلامنا – إذا استخدمنا المتغيّرات الملائمة – بما على العسكر القيام به، فإنّ الحقائق المتوافرة من الثورات الماضية تسمح لنا بالتوصّل إلى بعض التعميمات المفيدة، مثل أنّ الجيوش التي تعتمد التجنيد الإلزامي هي أقلّ احتمالًا أن تطلق النار على المتظاهرين من الجنود المحترفين. وفي نهاية المطاف ليس هناك من مخرج للمأزق الناجم عن حجم كلّ متغيّر، إذ إنّ تحديده رهن بسياقه الخاصّ به. ما من حلٍّ وشيك، إذ ليس هناك بديلٌ من معرفة واعية للحالة الخاصّة التي تعنينا.

في بعض الأحوال، لا يكون التنبّؤ بدور العسكر صعباً على الإطلاق، فبالنظر إلى الانتفاضات العربية الأخيرة على سبيل المثال، ما من مطّلع على وضع البحرين يُفاجَأ بوقوف المؤسسة الأمنية البحرينيّة السنّية مع النخبة الحاكمة السنّية في وجه الثوّار الشيعة. كان من السهل التنبّؤ بذلك، لأنّ الانقسام المذهبي العميق في البحرين يهيمن على جميع العوامل الأخرى التي يمكن أخذها

في الاعتبار. في المقابل، كان توقّع دعم الجيش التونسي الثورة أصعب، ولكن إذا عرفنا أنّ:

أ. ذلك الجيش المجنّد وهو على قسط عالٍ من الحرفيّة، لم يتعاط السياسة قطّ.

ب. كان الجيش مكوّنًا هامشيًّا في مؤسسة بن علي الأمنيّة.

ج. النظام لم يكن يحظى إلّا بشرعيّة محدودة في أعين الجنود والمواطنين.

د. الانتفاضة لقيت صدى شعبياً واسعاً، وكان الجنود منفتحين على التآخي، ولم يتطلّب ذلك معجزة.

ماذا عن سورية إذنْ؟ لماذا يتكهّن المطّلعون على شؤونها بأنّ أغلبية ضبّاط الجيش ستقف إلى جانب نظام الأسد حتّى النهاية المُرّة؟ إنّ التشكّل المذهبي للقوّات المسلّحة السوريّة كان العنصر الحاسم المؤثّر في قرار القيادة العسكرية في وقوفها الثابت دفاعاً عن نظام الأسد، ولجوئها إلى ارتكاب أعمال عنف على نطاق واسع. ومع أنّ آلاف المجنّدين ومعظم الضبّاط الصّغار قد تخلوا عن الجيش أو التحقوا بالانتفاضة – باستثناء حالات نادرة – فمعظم الضبّاط بقي إلى جانب النظام. كيف يمكن تفسير ردّة فعل الجيش؟

في البدء – في ملخّص موجز – كانت القيادة في الجمهورية السوريّة – وربّما أكثر من أيّ جمهورية أخرى – تتخوّف من خطر سقوطها، ففي الفترة الواقعة بين ١٩٤٩ و١٩٧٠ جرَت عشرة انقلابات على الأقلّ في دمشق، غالبًا ما كانت تتصارع فيها فصائل عسكريّة شتّى. وكان الرئيس حافظ الأسد (١٩٧١–٢٠٠٠) ، قد شارك في ثلاثة منها على الأقلّ (١٩٦٢، و١٩٦٦، و١٩٧٠)، وتيقّن من ضرورة حماية نظامه من الانقلابات. فما إن تولّى السلطة حتّى استأثر بالمؤسّسة العسكرية، ووحّد شتّى فصائل الضبّاط، وأسّس عدداً من تشكيلات الأمن الداخلي – وأشرف عليها جميعها – التي يتجسّس بعضها على بعض وعلى القوّات المسلّحة النظامية في محاولة منه لضمان ولاء العسكر له. وفي الواقع، فإنّ آل الأسد كانوا طوال حياتهم يمهّدون لانتفاضة شعبية.

مع أنّ أكثرية السوريّين عرب، باستثناء أقليّة كرديّة (٧–٨٪)، فإنّ سكّان سورية البالغ عددهم ٢٣ مليون، منقسمون مذهبيًّا (١٠–١١٪ علويون، و١٠–١١٪ مسيحيون، وربّما ٥٪ أقليّات أخرى، لكن الغالبية سنّة في حدود ٦٠–٦٥٪). وكثيرًا ما كان هناك توتّر بين السنّة والعلويّين، لكن حافظ الأسد تمكّن من التعاطي مع نسبة عالية من نخبة رجال الأعمال السنّة مانحًا إيّاهم فرصًا لإغنائهم. لم يكن من السهل الحفاظ على الوفاق المذهبي قبل ٢٠١١، إذ بقي التهديد القسري عائمًا على السطح؛ ففي شباط / فبراير ١٩٨٢ تصدّى نظام الأسد لمعقل الإخوان المسلمين في صفوف السنّة في مدينة حماة، في حملة عسكرية أودت بحياة عشرات الألوف.

لماذا وقف الضبّاط السوريون إلى جانب نظام بشّار؟ منذ سنة ١٩٥٥ على الأقلّ كانت أغلبية الضبّاط من العلويّين، حين بدأوا السيطرة على الجناح العسكري لحزب البعث. فما إن بدأت الانتفاضة حتّى اتّضح أنّ مسألة الولاء للنظام ذات انتماء طائفي، ذلك أنّ حوالى أربعة أخماس الضبّاط والمسؤولين عن أجهزة المخابرات المختلفة هم علويّون. ومع أنّ الطائفة العلويّة لا تسيطر على فئة صفّ الضبّاط، يمسك العلويون بزمام جميع المناصب الحسّاسة والمهمّة في القوّات المسلّحة. وعلى سبيل المثال، كان معظم طيّاري القوّات الجوّية السورية سنّة. وفي المقابل، كانت أغلبية ضبّاط قوّات الدفاع الجوّي المشرفين على الاتّصالات والتعبئة من العلويين، الأمر الذي حال دون وصول الطيّارين إلى السلطة، ففي سورية حوالى دزينة من القوّات شبه العسكريّة يتولّى قيادتها جميعها أقرباء عائلة الأسد وتتألّف من مقاتلين أشدّاء موالين للنظام، فماهر الأسد شقيق بشار برتبة عميد، وهو قائد الحرس الجمهوري إضافةً إلى كونه قائد الفرقة المدرعة الرابعة النخبوية. إنّ هاتين الوحدتين الخاصّتين تشكّلان إضافة إلى الشّرطة السرّية السّورية، أساس القوّات الأمنيّة في سورية. وكان آصف شوكت صهر بشّار رئيس المخابرات العسكريّة، ولاحقًا نائب وزير الدفاع (توفّي مع وزير الدفاع وقياديّين آخرين في انفجار قنبلة في تموز / يوليو ٢٠١٢).

حين اندلعت الانتفاضة، كان تعداد الجيش حوالى ٣٠٠,٠٠٠. وكان ثلث هؤلاء متطوّعين غالبيّتهم من الطائفة السنّية. ومع بدء الانتفاضة، استاء المجنّدون السنّة من مستوى العنف الناجم عن تصدّي الضبّاط العلويّين للمتظاهرين، فسارعوا إلى الانشقاق. ثم انضمّ إليهم مدنيّون سنّة. وفي الحقيقة، تتألّف الأغلبية العظمى من الجيش السّوري الحرّ من هؤلاء الجنود والضبّاط. وقلّة منهم علويّون. ولم يُطلب من سرايا تتألّف في معظمها من مجنّدين سنّة، التدخّل لقمع الانتفاضة. وعوضًا عن ذلك، استعان النظام بالفرقتين الثالثة والرابعة والقوّات الخاصّة والميليشيا وهؤلاء من يطلق عليهم اسم الشبّيحة، وجلّهم علويّون أو أقليّات أخرى تتعاطف مع النظام.

من غير المحتمل أن ينقلب الضبّاط السوريّون على نظام عاملَهم بالحسنى. وبغضّ النظر عن وجود قوّاتٍ شبه عسكريّة ونخبويّة أخرى، فإنّ القوّات المسلّحة النظاميّة ما كان عليها قبول مكانة ثانوية مقارنةً بالتشكّلات الأمنيّة الأخرى كما كانت الحال في ليبيا أو تونس. وبغرض الحفاظ على ولاء تلك القوّات، سمح لها النظام بقسط من الرخاء الاقتصادي ومنحَها منافعَ أخرى. وكما هو شائع لدى الجيوش في الدول الاستبدادية، فإنّ الجيش السّوري، بحسب Kenneth Pollack في كتابه "Arabs at War"، أكثر الجيوش العربيّة تسيساً؛ نظرًا لتشرّبه العقيدة، إضافةً إلى أنّ الولاء للنظام غالبًا ما يكون له قصب السبق في الترقية عوضًا عن الجدارة الحرفيّة. كما أنّ آل الأسد أدخلوا ضبّاطًا متنفّذين في بنى حزب البعث لزيادة تلاحمهم مع النظام.

يرى كبار العسكر أنّ حكم الأسد وحزب البعث شرعيّان تماماً، وأنّهم متأكّدون من أنّ الأسوأ واقع لا محالة إذا كُتبت الغلبة للمعارضة في نهاية المطاف. ومنذ اندلاع الانتفاضة، تمكّن الأسد ونخبته السياسية الحاكمة من إقناع العلويّين وبعض الأقلّيات الدينية الصغيرة بأنّ بقاء النظام مرادف لبقائهم أحياء. إضافةً إلى أنّ تورّط الجيش في الحوادث الوحشية الأخيرة مثل مجزرة حماة، برهانٌ على أنّه ما عاد سهلًا على الجيش أن يبدّل موقفه. علاوةً على أنّ الجيش – كما يرى محلّلون – واثقٌ من أنّ الانتفاضة لا تعبّر عن الإرادة الشعبيّة. وتبعًا لمقالة كتبها موسى الغربي في ربيع ٢٠١٣ في مجلّة Middle Fast Policy، فإنّ أغلبية السوريّين تعارض الثورة أو متردّدة في موقفها. وبعبارة أخرى، فإنّ العلويّين ومؤيّدي حكم الأسد الآخرين ليس لديهم ما يربحونه، بل لديهم ما يخسرونه إذا انقلب النظام. وبناءً عليه، فإنّهم ماضون في صراعهم حتّى النهاية كما أعلنوا على الدوام.

ومع أنّ لسورية أعداء كثيرين في المنطقة ساعد بعضهم الثوّار، فإنّها أبعد ما تكون عن تلك الدولة الشخصانية على غرار ليبيا في زمن القذافي. إنّ صلتها الوطيدة بالجناح العسكري لحزب الله في لبنان، قدّمت لها سندًا عسكريًّا مهمًّا؛ والحرس الثوري الإيرانيّ ونخبته قوّات القدس لم يدرّبا الجيش السّوري فحسب، بل حاربا إلى جانبه أيضًا. وقد تعهّد حزب الله والحرس الثوري بمواصلة الصّراع ضدّ الثوار في سورية حتّى لو سقط نظام الأسد.

امتدّ حكم الأسد لعقود طويلة من الصداقة مع الاتحاد السوفياتي/روسيا، الذي استمرّ مع إيران في تزويد سورية بالسلاح، بما في ذلك نظام جديد للصواريخ المتقدّمة. ولذلك وبعكس الثوّار المصرّحين دومًا بقلّة السلاح والذخيرة، يبدو أنّ النظام لا يفتقر إليهما.

باختصار، إنّ شريحة الضبّاط التي يهيمن عليها العلويّون لديها ما يبرّر موالاتها لنظام الأسد. وبالنظر إلى البديل الذي يتوقّعونه من أعدائهم في حال بدّلوا موقفهم بعد انقضاء أكثر من سنتين على اندلاع المعارك الوحشيّة، فإنّ تبريره يبدو أصعب بكثير. وفي الحقيقة كما يرى الغربي، فإنّ الانشقاقات قد توقّفت فعليًّا. وأولئك الذين يعرفون سورية لا يفاجئهم على الإطلاق ولاء الضبّاط للنظام.

إن أغلبية ضبّاط الجيش ستقف إلى جانب نظام الأسد حتى النهاية المُرّة

يرى كبار العسكر أنّ حكم الأسد وحزب البعث شرعيّان تماما

*** أستاذ العلوم السياسية في جامعة تكساس**

أفلام سورية تستحوذ على بانوراما مهرجان «لوكارنو»

حسين جمو

تبدأ فعاليات مهرجان "لوكارنو" السينمائي الدولي في سويسرا الأربعاء القادم، حيث من المقرر أن تعرض خمسة أفلام وثائقية سورية خارج المسابقة الرسمية ضمن بانوراما من ٣٤ عملاً، وهي شريط "حجر أسود" الوثائقي للمخرج نضال الدبس، ويقارب فيه واقع الطفولة في بلده بلغة سينمائية رائعة، وبدأ نضال الدبس في العمل على فيلمه الوثائقي "حجر أسود" لتسليط الضوء على وضع الأطفال السيئ في منطقة الحجر الأسود الواقعة في ضواحي العاصمة السورية دمشق.

في بادئ الأمر كانت الحجر الأسود قرية صغيرة، لكنها سرعان ما كبرت بعد انتقال سوريين من هضبة الجولان التي تحتلها إسرائيل، وفلسطينيون، وعمال زراعيين فقراء إليها. وغالبا ما كانت القرية موقعاً للاحتجاجات، كونها مسكن نسبة عالية من فقراء سوريا المهمشين.

وفي مسيرة امتدت ٢٠ عاماً كان فيلم "حجر أسود" الفيلم الوثائقي الأول لنضال الدبس، وفيه متابعة لأربعة من أولاد الحي يجمعون الركام المعدني لمعاونة أسرهم ويتسكعون في دمشق. وتشكل قصصهم وأحلامهم خلفية لانعدام التعليم أو التدريب المهني، وتردي الرعاية الصحية، والعنف الأسري، وقضاء ليال في محطات الشرطة.

ويقول مخرج الفيلم أنه كان من المفروض عرض فيلم "حجر أسود" في سوريا عند إصداره، إلا أنه تم حظر الفيلم قبل أيام قليلة من العرض، وسحبت وزارة الإعلام تمويلها. وبعد بضعة أيام قام مكتب صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في سوريا بالانسحاب من المشروع أيضا. وفجأة يجد نضال الدبس نفسه من دون منتج، وأصبح عليه وعلى صديقه تولي مهمة إنتاج الفيلم.

"حكايات عن الحب والحياة والموت.. وأحيانا عن الثورة" لنضال حسن، فيلم شهادات نساء غائبات وأخريات ما زلن يحلمن بالحب والحياة.. وأحياناً الثورة.

نساءٌ غبن عن الحياة يترصدهنّ الفيلم بدايةً، منهنّ من راحت ضحيّة ما يُسمى بجريمة الشرف، وأخرى آثرت أن تنهي حياتها وأولادها احتجاجاً على العنف المطبّق عليها من قبل أسرتها، وأخرى وأخرى، فيتنقّل المخرج من دمشق، إلى السويداء وعين عرب، مدركاً أن الثورة بدأت من هذه الأحداث والمنعطفات الفرديّة، قبل أن تتحوّل إلى حالة جمعيّة تحتجّ على كلّ التفاصيل وقد بلغ الجميعُ من الصبر ما يفوق الاحتمال.

وتتبدّل ماهيّة الفيلم مع تطوّر الأحداث والأزمات في سوريّا، فتصير المرأة وحربها في مجتمع ذكوريّ جزءاً من الثورة الشعبيّة على كلّ شيء، ونتابع توهج الحالة الفرديّة ووصولها أقصى الحدود لتصبّ في العام وتصير جزءاً لا يتجزأ منه.

فيلم "أفق خفيف" لرندا مداح، وفيه متابعة لمصير قرية دمرتها القوات الإسرائيلية في العام ١٩٦٧، وتم تصوير هذا المشروع في قرية "عين فيت" السورية التي دمرت من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧، وفيه ترتب ممثلة بدقة غرفة منزل دمر في قرية عين فيت في الجولان السوري بهدف خلق الألفة في خضم المأساة والدمار.

فيلم "حكايات غير مروية" لهشام الذوقي في عرضه السينمائي الأول عالمياً.

و"زبد" لريم علي. يروي "زبد" بسحر وثائقي قصة سجينة يسارية تلتزم بفكر شيوعي تحررت من السجن بعد سنوات من الاحتجاز والتعذيب، لكنها لم تنكسر أمام بطش السجان وخرجت متماسكة تشتعل بطاقة كبيرة من أجل متابعة نشاطها بتقديم المساعدة للمحتاجين قدر استطاعتها.

وتعرضت بطلة الفيلم لمستويات متفاوتة من العنف بدءاً بالسجن السياسي على خلفية أفكارها اليسارية مروراً بحظر قصتها الواقعية ومحاصرتها وتضييق الخناق على حركتها وعملها ونشاطها، وانتهاء بقرار رحيلها "الطوعي" عن وطن عشقته موتاً..لكن الإعلام الرسمي يستخدم مستوى آخر من القمع يختفي خلف قراءة مغايرة للفيلم.

واشنطن تصف إطلاق صفحة للأسد على «إنستاغرام» بالمقزز

وصفت الولايات المتحدة الصفحة التي أنشأتها الرئاسة السورية في موقع إنستاغرام، وضمت صوراً لبشار الأسد وزوجته، بأنها «مقززة» و «لا تعكس واقع الحرب الأهلية الدائرة في سوريا.»

وتظهر الصفحة، التي أنشأتها الرئاسة السورية، الأسد وهو يحيي حشوداً من مؤيديه، أو زوجته أسماء الأسد وهي تزور مرضى وجرحى في مستشفى.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية ماري هارف للصحفيين «إن تلك ليست سوى مناورة علاقات عامة وضيعة».

وأضافت المتحدثة: «إنه لأمر مثير للاشمئزاز أن يقوم نظام الأسد باستخدام ذلك للتعمية على الوحشية والمعاناة اللتين يتسبب بهما»لشعبه.

وشددت هارف على أن تلك الصفحة على «إنستاغرام» تجاهلت «الفظائع» المرتكبة في حمص، وأماكن أخرى من سوريا. وقالت: «ندعو الناس إلى مشاهدة صور لم تتم مراقبتها عن ما يجري فعليا على الأرض».

وتحيي التعليقات التي نشرت في هذه الصفحة في موقع «إنستاغرام» العقلية «العلمانية» للأسد ومحاربته «الإرهاب» والمتشددين الإسلاميين، وتنتقد وسائل الإعلام الغربية في تغطيتها للنزاع في سوريا. ولكن لا تعدم وجود تعليقات بعض الأحيان توجه اللوم لنظام الأسد في مقتل المدنيين.